

الحديث الصحيح شروطه وأقسامه

أُولَئِهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ قَوْلُهُ: (أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده...). الصحيح: مشتق من الصحة، وهي ضد البطلان، والصحيح بمعنى الثابت، صح الشيء يعني: ثبت وتحقق، وصح الحديث، يعني: ثبت نقله واعتمده ووثق به. تعريفه: والحديث الصحيح هو: ما رواه عدلٌ ضابطٌ مُعْتَمِدٌ فِي صَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ، وَاتَّصَلَ إِسْنَادُهُ دُونَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ انْقِطَاعٌ، وَسَلِمَ مِنَ الْعِلَّةِ وَالشُّذُوزِ. شروط الحديث الصحيح فشرطه: أولاً: اتصال السند. ثانياً: عدالة الراوي. ثالثاً: تمام ضبط الراوي. رابعاً: السلامة من العلة. خامساً: السلامة من الشذوذ. أي لا بد للحديث الصحيح من هذه الضوابط. تعريف السند والسند هو: رجال الحديث، أي: سلسلة الرجال الموصلة للمتن، ومعنى اتصال السند: كون هذا يرويه عن هذا وقد لقيه، وهذا يرويه عن هذا وقد لقيه، وهذا يرويه عن هذا وقد لقيه، إلى أن يأتي إلى الصحابي الذي سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم. محترزات الحديث الصحيح: قوله: (ما اتصل إسناده ...). يَخْرُجُ مَاذَا؟ يَخْرُجُ الانْقِطَاعُ، وَسَيَأْتِينَا أَمْثَلَةٌ لِلانْقِطَاعِ، وَالْمَنْقَطِعُ: (منه) ما سقط من أوله واحد أو أكثر، ويسمى معلقاً . (ومنه) ما سقط من آخر الإسناد، ويسمى مرسلاً . (ومنه) ما سقط من وسطه اثنان متواليان، ويسمى معضلاً . (ومنه) ما سقط من وسطه واحد ويسمى منقطعاً ، أو سقط من وسطه اثنان غير متواليين، ويسمى أيضاً منقطعاً . يعني: مثلاً الراوي الأول سمعه من شيخ أسقطه، ورواه عن شيخ شيخه، وهو لم يلقه أو لم يسمعه منه فأصبح بينه وبينه فجوة، فيقال: هذا الإسناد منقطع، أي: كيف يرويه هذا عن هذا وهو ما لقيه، فلا بد أن يرويه واحد عن واحد قد لقيه، والثاني عن ثالث قد لقيه، والثالث عن رابع قد لقيه، إلى أن يتصل بالصحابي. فمثلاً إذا قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، تَحَقَّقْنَا أَنَّ مُسْلِمًا قَدْ رَوَى عَنْ قُتَيْبَةَ وَهُوَ أَحَدُ مَشَائِخِهِ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ، وَتَحَقَّقْنَا أَنَّ قُتَيْبَةَ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ وَأَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَدْرَكَ ابْنَ دِينَارٍ وَأَخَذَ عَنْهُ، وَأَنَّ ابْنَ دِينَارٍ أَدْرَكَ ابْنَ عَمْرٍو وَرَوَى عَنْهُ، فَالْإِسْنَادُ هُنَا مُتَّصِلٌ؛ لِذَلِكَ نَقُولُ: قَدْ اتَّصَلَ الْإِسْنَادُ، وَهَكَذَا إِذَا قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ، حَدَّثَنِي أَبِي شُعَيْبٍ قَالَ، حَدَّثَنِي جَدِّي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (الإمام المشهور قال، حدثنا بكير بن الأشج، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، تحققنا أن عبد الملك قد روى عن أبيه شعيب، وأن شعيباً أدرك أباه الليث، وأن الليث روى عن بكير، وأن بكيراً روى عن سهيل، إلى آخر ذلك، فنقول: هذا إسناد متصل. لكن لو رواه عبد الملك بن شعيب عن جده الليث وهو ما أدركه أصبح منقطعاً، ولو رواه عبد الملك عن بكير بن الأشج وأسقط أباه وجده فهذا نسيمه معضلاً؛ حيث سقط فيه اثنان متواليان، وهكذا، ومثل هذا يكون ضعيفاً لا يُعْمَلُ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مُتَّصِلاً.